تجارب دولية في التنمية الريفية 3

جمعية ريف
REEF CHARITY

التجربة الإيطالية

في التنمية الريفية

الطبعة الأولى 2021 / 1443

جمعية تنمية المجتمعات الريفية، 1443هـ / 2021م

فهرسة مكتبة الملك فهد الدولية أثناء النشر

جمعية تنمية المجتمعات الريفية

التجربة الإيطالية في التنمية الريفية/

جمعية تنمية المجتمعات الريفية. – الرياض، 1443هـ / 2021م

ردمك: 978 – 603 – 03 – 9638-2

رقم الإيداع: 3638/1443

ردمك: 978 – 603 – 03 – 9638-2

فهرس المحتويات:

رقم الصفحة

المقدمة	4
الزراعة في إيطاليا	6
خصوبة الأراضي الإيطالية	7
الإصلاح الزراعي	7
المناطق الزراعية	8
المحاصيل الزراعية	9
إنتاج المراعي	10 –
الغابات	11
صيد السمك	11
التنمية الريفية في إيطاليا	12
البرنامج الوطني للتنمية الريفية في إيطاليا	13

سياسة التنمية الريفية في إيطاليا	15
سياسة استعمالات الأراضي والتنمية المتوازنة	16
معايير الاستدامة الريفية في القرى الإيطالية	16
الزراعة الاجتماعية في إيطاليا	18
الاقتصاد الريفي في إيطاليا	20
مبررات ومسوغات خطة التنمية الريفية في منطقة نبرودي Nebrodi District	22
الاستراتيجية التنافسية الإقليمية للتنمية الريفية في منطقة Nebrodi	26
المتغيرات الناتجة من تحليل التجربة الإيطالية في التنمية الريفية	28
ملايين الأجانب في أرياف إيطاليا يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	29
السياحة في الريف الإيطالي	31
سياحة المزارع التعليمية	41
الدروس المستفادة من التجربة الإيطالية في التنمية الريفية	43
الخاتمة	47
المراجع	48

التجربة الإيطالية في التنمية الريفية

الملخص:

الريف هو أساس ومنطلق التنمية في كافة المجتمعات على مدار العصور، فالتنمية الريفية هي محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية، وقبل كل هذا التنمية البشرية، ومن هذا المنطلق، تسارعت الدول المتقدمة والاقتصاديات العالمية في بناء الريف كأساس للتنمية في باقي محاور حياتها، وعلى غرار الدول الكبرى في التنمية الريفية، كانت إيطاليا صاحبة تجربة ثرية وجديرة في تنمية الريف وتنمية الأفراد لكي يصبحوا نواة الاقتصاد أكثر استدامة وقوة، وتعتبر التجربة الإيطالية في التنمية الريفية من - الريفيين التجارب المثيرة للاهتمام والجديرة بالمحاكاة والتعلم منها والاستفادة، برزت التنمية الريفية في إيطاليا من خلال الاعتماد على موارد الدولة الطبيعية والاستفادة من الإمكانات السياحية والثقافية والبشرية المتوفرة لديها، لقد استفادت إيطاليا من مواردها المحلية ومواردها الإقليمية المتوفرة في المحيط الأوروبي في تحقيق تنمية ريفية مستدامة استطاعت جذب جميع أفراد المجتمع الأوروبي والعالمي، فالتجربة الإيطالية في التنمية الريفية هي مزيج من تجارب برامج الأسر المنتجة، وتجارب المشروعات الصغيرة، وتجارب الزراعة الحديثة المعتمدة على التنقيط والتقنيات الحديثة، وتجارب السياحة الريفية، والسياحة الثقافية، وغيرها من التجارب المفيدة، فالتجربة الإيطالية على غرار كثير من تجارب كثيرة في العالم للتنمية الريفية تستحق أن يتم دراستها دراسات مستفيضة، ويجب التركيز على محاورها الأكثر قرباً للتطبيق في المجتمع السعودي.

المقدمة:

أصبحت عملية التنمية الريفية من العمليات الأساسية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوجيه جهود الهيئات الحكومية والأفراد لتحسين الظروف الاقتصادية والبيئية والعمرانية والاجتماعية في التجمعات الريفية المحلية وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملاً ضمن بنية الدولة وأنظمتها، ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التنمية الريفية المستدامة مخرجة دورة حياة ريفية تعيد الريف بتنمية مفرداته وعملياته [عمليات التنمية] إلى منتج بدلاً من أن يكون مستهلكاً.

كان للريف ولا يزال دورًا كبيرًا ومهمًا في تقدم المجتمعات، والثورة الزراعية تعتبر من أهم الثورات في حياة البشرية، حيث ساعدت على الانتقال من حياة التنقل والجمع والالتقاط والصيد إلى حياة الاستقرار، ومن ثم تفرغ البعض للزراعة بما يكفي حاجة الباقين.

والتخطيط للتنمية الريفية ينبغي أن يتم كجزء من التخطيط للتنمية الوطنية الشاملة، ولا شك أن التنمية الريفية المتكاملة والشاملة سوف تنهض بقطاع رئيسي من قطاعات المجتمع وبالتالي يمكن التغلب على مشكلة التخلف والفقر بشكل عام، وبذلك ترتفع مستويات المعيشة عند أبناء الريف بما ينعكس بالتالي على

ارتفاع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لسكان الريف، ومن هنا فإن التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة يجب أن يعتمد أساساً على المعرفة الكاملة والحقيقة لأحوال الريف من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، وهذا يتطلب دراسة جغرافية هذه المناطق أولاً ثم بعد ذلك يمكن البدء بالتخطيط بالاعتماد على التقييم الشامل لأحوال الريف لرسم سياسة تنموية واقعية، وكذلك تذليل الصعوبات التي تواجه العملية التنموية ومحاولة حل المشكلات التي تعترضها والتنسيق المستمر بين الأقاليم المختلفة.

تختلف التنمية الريفية من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر وذلك حسب إمكانيات وموارد كل مجتمع سواءً إمكانيات طبيعية أو بشرية أو جغرافية، فالتنمية الريفية في إيطاليا – محور هذه الدراسة – اعتمدت على الموارد البيئية الطبيعية، والسياحية، والبشرية المتوفرة في الريف والمناطق الريفية، حيث تم رسم سياسات التنمية المحلية في ضوء ما يتوافر لإيطاليا من جغرافية سياحية ومواطن للتنمية مع تعزيزات تنموية إقليمية من الشبكة الأوربية للتنمية الريفية مما ساهم في بناء برنامج وطني قوي للتنمية الريفية، فالبرنامج الوطني للتنمية الريفية في إيطاليا هو برنامج وطني واقعي يستهدف تطوير الإمكانات والموارد القائمة والاستفادة منها في تحقيق باقي جوانب التنمية المستدامة، حتى وصلت إيطاليا إلى واحدة من كبرى الدول الإنتاجية والصناعية والزراعية حول العالم.

الزراعة في إيطاليا:

تعتبر إيطاليا منذ القدم غنية بالمراعي ومن أهم البلاد الزراعية، حيث اشتهرت إيطاليا منذ القدم بزراعة معظم الحبوب، كالقمح والشعير والذرة، كما اشتهرت بزراعة كافة البقوليات كالفول والبازيلاء والفاصوليا، وقد مرت الزراعة في إيطاليا في حالات من التدهور؛ وذلك بسبب عوامل سياسية، حيث كان الريف الإيطالي يعتمد على الرجال، الذين يتم تجنيدهم في الجيش من أجل الحروب، وبينما كان يتم إحلال أسرى من الحروب، للعمل في الزراعة، إلا أن العبيد لم يكونوا يعملون بهمة ونشاط، ولم يكن لهم خبرة في الزراعة، وبالإضافة إلى أنهم كانوا يعملون بالإكراه، وكما كانت إيطاليا تعاني في نقل الحبوب من الولايات الإيطالية، حيث كان نقل الحبوب براً أسهل من نقله بحرًا.

تتميز الزراعة الإيطالية بالتنوع الشديد من حيث خصائصها الرئيسية، لا سيما بين مناطق جبال الألب والمناطق الشمالية والوسطى والجنوبية من البلاد، يتراوح هذا التنويع من الزراعة المكثفة عالية الإنتاجية في المناطق الشمالية إلى الزراعة القليلة في المناطق الجبلية وجنوب البلاد، ولتعرف بماذا تشتهر إيطاليا في الزراعة، تابع المقال التالي :

خصوبة الأراضي الإيطالية:

إن ارتفاع نسبة خصوبة الأراضي الإيطالية، كان السبب الرئيس منذ القدم في كثرة السكان فيها، مقارنةً بدول البحر المتوسط، وقد اشتهرت مدينة كامبانيا الإيطالية بخصوبة أرضها، حيث كانت تتم زراعتها ثلاث مرات سنوياً، وكما كانت مدينة صقلية من أكثر المدن في منطقة البحر المتوسط إنتاجاً، حيث كانت تشتهر بزراعة العنب والتين والزيتون، والتي كانت تدر لها أرباحاً أكثر من زراعة الحبوب، وكما اشتهرت المدن الإيطالية بزراعة الحمضيات بكافة أشكالها، وفي فصل الصيف كانت المنخفضات الساحلية تصبح مرعى للأغنام والأبقار، حيث كانت مهنة الرعي في إيطاليا ثاني أهم مهنة في إيطاليا بعد الزراعة.

الإصلاح الزراعي:

مثل فروع الاقتصاد الإيطالي الأخرى، اتسمت الزراعة تاريخيا بسلسلة من التفاوت في إيطاليا، على الصعيدين الإقليمي والاجتماعي حتى صدور قانون إصلاح الأراضي لعام 1950م، كان هناك جزء كبير من الأراضي الصالحة للزراعة في إيطاليا مملوكًا ومدارًا بشكل خاطئ من قبل عدد قليل من الأغنياء، في حين أن غالبية العمال الزراعيين ناضلوا في ظل ظروف قاسية كعمال أجور، لم يكن للعمال الزراعيين سوى القليل من الحقوق، وكانت البطالة مرتفعة، خاصة في كالابريا، ثم جاء الإصلاح الزراعى وعمل على إعادة

توزيع مساحات شاسعة من الأراضي بين الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، وبالتالي استيعاب كميات أكبر من العمل وتشجيع استخدام الأراضي بكفاءة أكبر على الرغم من نجاحه جزئيًا، إلا أن الإصلاح أنشأ العديد من المزارع التي كانت لا تزال صغيرة جدًا بحيث لا يمكن أن تكون قابلة للحياة والزراعة فيها، وغالباً ما توجد في المرتفعات غير الخصبة .

الجانب السلبي الآخر للإصلاح هو أنه كان ذا تأثير على البنية الاجتماعية للمجتمعات الريفية، في البداية، لم تفعل منظمة المجتمع الاقتصادي الأوربي (EEC) الكثير لمساعدة صغار المزارعين في جنوب إيطاليا، في حين استفادت المزارع الأكبر والأغنى في الشمال من إعانات EEC .

ومع ذلك، في عام 1975م، كانت المساعدات المحددة موجهة إلى المزارعين في المرتفعات، وفي عام 1978م قدمت لهم دعم استشاري ومساعدة في مجال الري، واليوم معظم المزارع مملوكة وتديرها الأسر .

المناطق الزراعية:

- منذ الحرب العالمية الثانية، حافظت إيطاليا على التوازن التجاري في المنتجات الزراعية، حيث يتم استهلاك الكثير منها محلياً بسبب الكثافة السكانية العالية للبلاد .

- لا تشكل سهول إيطاليا سوى ربع الأراضي المزروعة، مما يشير إلى زراعة واسعة النطاق للبيئات الجبلية حيث كانت الزراعة ممكنة فقط نتيجة لتعديل المناظر والموارد الطبيعية من خلال المصاطب والري وإدارة التربة.

- أكثر المناطق خصوبة هي وادي بو، حيث يتم توزيع الأمطار بالتساوي على مدار العام، ولكن تنخفض هطول الأمطار جنوباً.
- قد سجل المناطق الساحلية في بوليا وصقلية وسردينيا حوالي 16-12 بوصة (400-300 ملم) من الأمطار السنوية، مقارنة بحوالي 118 بوصة (3000 ملم) في مناطق جبال الألب.

المحاصيل الزراعية:

- تعد إيطاليا من أكبر الدول المصدرة للأرز، والتي تزرع في الغالب في سهل بو، من بين المحاصيل الحقلية الأخرى، تعد الطماطم الأكثر أهمية بالنسبة للأسواق المحلية وأسواق التصدير، وبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، ازدادت المساحة الممنوحة لزراعة الطماطم بأكثر من الضعف، وزاد الإنتاج أربعة أضعاف نتيجة تحسين تقنيات الإنتاج .
- الزيتون والعنب هما أكثر الصادرات الزراعية ربحية في إيطاليا، حيث يتناسب إنتاج الزيتون مع الظروف القاحلة في بوليا، صقلية، وكالابريا، حيث تعد إيطاليا أكبر دولة مصدرة لزيت الزيتون في العالم، يتم إنتاج النبيذ في كل منطقة في إيطاليا .

إنتاج المراعى:

- تشكل المراعي حوالي سدس الأراضي المستخدمة في إيطاليا، حيث يعد إنتاج اللحوم في إيطاليا ضعيف، فكان إنتاج الماشية في حالة ركود نسبيًا في أوائل القرن الحادي والعشرين، حيث خصص جزء كبير من الصناعة لتسمين العجول التي تم استيرادها من فرنسا.
- هناك اختلاف جغرافي واضح في توزيع المزارع فى إيطاليا، بينما توجد مزارع الأبقار والخنازير والطيور بشكل أساسي في الشمال، إلا أن مزارع الأبقار أكثر انتشاراً في الجنوب.
- يُعد رفع الجاموس نشاطًا شائعًا في توسكانا وكامبانيا، حيث يتم استخدام لبنهما في جبنة الموزاريلا.
- لا يزال إنتاج حليب الماعز منخفض في إيطاليا، رغم أنه أصبح أكثر ربحاً، حيث يُنظر إليه على أنه عنصر فاخر للسوق الحضري.
- ازداد تكاثر الخنازير بشكل كبير في إيطاليا، معظمها في المناطق الشمالية من لومبارديا وإميليا رومانيا،عادةً ما تحتفظ العائلات الفلاحية بالخنازير لاستهلاكها الخاص
- هددت المنافسة من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى سوق اللحوم الإيطالي، الذي يعاني من ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب الحاجة إلى الري.

الغابات:

- عانت الغابات الإيطالية من الاستغلال المفرط في الماضي، أولاً في العصور القديمة من قبل الرومان ثم مرة أخرى في القرن التاسع عشر، عندما كانت هناك حاجة إلى الكثير من الخشب لبناء مهاوي المنجم، حيث يتم تصنيف أقل من ثلث الأرض على أنها غابات.
- عملت الجهود على إعاده تشجير بعض المناطق، ففي نهاية القرن العشرين، عاد إنتاج الأخشاب المستديرة، بعد انخفاضه بنسبة 40% في منتصف سبعينيات القرن العشرين، إلى المستويات المرتفعة التي كان عليها في الستينيات.

صيد السمك:

- تصاعد إنتاج الأسماك الإيطالية في العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين، لكنه عانى من انخفاض حاد في أوائل القرن الحادي والعشرين.
- تراجعت مجاميع الأسماك التي يتم صيدها في البرية، والتي تم سحبها بشكل أساسي من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بمقدار النصف تقريباً بين عامي 1980م و2010م، وتحتل تربية الأحياء المائية، التي تضم مزارع أسماك بحرية ومياه عذبة، دورًا كبيرًا الأهمية في قطاع صيد الأسماك.

التنمية الريفية في إيطاليا:

تتم إدارة التنمية الريفية في إيطاليا على أساس لا مركزي من قبل المناطق الإدارية الرئيسية في البلاد من خلال 21 برنامج للتنمية الريفية، يتم تمويل برامج التنمية الريفية في إطار الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية والمساهمات الوطنية، تحدد خطط التنمية الإقليمية النهج والإجراءات ذات الأولوية لتلبية [EAFRD] احتياجات المنطقة الجغرافية المحددة التي تغطيها .

يعتبر تمويل التنمية الريفية من خلال الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية جزءاً من إطار أوسع للصناديق الهيكلية والاستثمـــارية الأوروبية [ESI Funds] ، بمـا في ذلك أيضاً صنـاديق التنمية الإقليمية، والصناديق الاجتماعية، ومصايد الأسماك. تتم إدارتها على المستوى الوطني، من قبل كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، على أساس اتفاقيات الشراكة والخطط الاستراتيجية التي تحدد أهداف الدولة وأولويات الاستثمار .

هناك برنامج منتج واحد لمدينة أو قرية واحدة، ويهدف بشكل عام إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، من خلال دعم المزارعين وسكان المناطق الريفية وزيادة قيمة منتجاتهم الريفية، كما يركز البرنامج بشكل أساسي على تطوير المنتجات الزراعية وغير الزراعية والخدمات القائمة من خلال الاستفادة من مزايا كل منطقة أو مدينة حسب سلسلة القيمة، ويشترك في تنفيذ البرنامج مع الجهات الحكومية القطاع الخاص والتعاوني والمجتمع المحلي .

البرنامج الوطني للتنمية الريفية في إيطاليا:

تنفذ دول الاتحاد الأوروبي برامج التنمية الريفية الوطنية والإقليمية (RDPs) ، والتي يتم تمويلها بشكل مشترك من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية الريفية (EAFRD) والميزانيات الوطنية.

بلغت ميزانية الصندوق الأوروبي للتنمية الريفية لفترة 2014-2020 ما يقارب من 100 مليار يورو، تم تمديد خطط التنمية الإقليمية بشكل مشروط لعامي 2021م و2022م خلال هذه السنوات، سيتم تزويد خطط التنمية الإقليمية بمبلغ 26.9 مليار يورو من ميزانية الصندوق الأوروبي للتنمية الريفية للفترة 2021-2027 و8.1 مليار يورو إضافية من أداة الانتعاش من الجيل التالي في الاتحاد الأوروبي، بسبب هذا التمديد، سيستمر تشغيل العديد من المشاريع والمخططات المضمنة في خطط التنمية الإقليمية حتى نهاية عام 2025م .

اعتباراً من عام 2023، سيتم دمج جميع إجراءات التنمية الريفية الجديدة في الخطط الاستراتيجية الوطنية، وسيتم بناء كل خطة وطنية حول الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الرئيسية للزراعة والغابات والمناطق الريفية في الاتحاد الأوروبي.

البرنامج الوطني للتنمية الريفية في إيطاليا [NRDP] يحدد أولويات إيطاليا لاستخدام ما يقرب من 2.14 مليار يورو من الإنفاق العام [963] مليون يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي و1.17 مليار يورو من التمويل المشترك الوطني] للفترة من -2014 2020. تم اعتماده رسمياً من قبل المفوضية الأوروبية في 20 نوفمبر 2015. يتناول برنامج التنمية الريفية المجالات المتعلقة بالوقاية من مخاطر الزراعة وإدارتها، والحفاظ على سلالات المزرعة والكفاءة في استخدام موارد المياه. سيتلقى حوالي 90 ألف حيازة زراعية إيطالية الدعم لتنفيذ أدوات إدارة المخاطر؛ ستتأثر 395000 هكتار من الأراضي ببنية تحتية وأنظمة ري أكثر كفاءة، في حين أن تلك المتعلقة بصيانة سلالات المزارع ستغطي حوالي 39 سلالة من الأبقار.

سياسة التنمية الريفية في إيطاليا:

قامت الحكومة الإيطالية بتطوير القرى من خلال برنامج يسمى (البرنامج الوطني للتنمية الريفية) وذلك من خلال استراتيجية تعتمد على إعادة توزيع استعمالات الأراضي، وتوزيع الصناعات على الأقاليم، وفي نفس الوقت، أطلقت الحكومة "مشروع القرية الجديدة"، وهو برنامج صُمم أساساً لحل مشاكل الفقر والبطالة وانخفاض الدخل في الريف وعدم الهجرة منه وتأمين الخدمات الضرورية التي تعاني منها معظم المناطق الريفية في إيطاليا.

وكان من أهم السياسات التنموية التي اتبعتها إيطاليا لتنمية الريف:

- رفع مستوى ودرجة الجودة وتنمية قطاع الزراعة حتى تتحقق عمليات الاكتفاء الذاتي
- أن تعمل هذه التنمية على توفير فرص عمل للبطالة الموجودة بالريف.
- إمداد الريف بوسائل المعيشة المناسبة وبذلك ستنخفض الهجرة من الريف إلى المدن الحضرية.
- تنمية الوحدات الاقتصادية القروية على مستوى القرية والتوسع في الصناعات الخفيفة والبيئية.
- التوسع في إيجاد فرص العمل في القطاع الزراعي والصناعي وتأمين الخدمات الضرورية المتنوعة في الريف.
- استخدام التقنية والعمل عليها في اتجاه التصنيع والتطوير وتوجيه الاستثمار إلى الصناعات التصديرية.

سياسة استعمالات الأراضي والتنمية المتوازنة:

- تحقيق التوازن على المستوى القومي من خلال التوازن الإقليمي.
- تنظيم نطاقات التأثير الاقتصادية في نظام الأقاليم، فكل إقليم له مدينة مركزية وحولها نطاق ريفي بحيث يدعم الاقتصاد من خلال برنامج تنمية للمناطق الصناعية.
- رفع كفاءة وفعالية الخدمات وطرق النقل والاتصالات في المناطق الريفية.

معايير الاستدامة الريفية في القرى الإيطالية:

- لها قاعدة معلومات كاملة وشاملة لمشاكل واحتياجات القرية وانجازاتها والمشاريع القائمة والمقرر تنفيذها بما يعني خطة عمل وتنمية للقرية على مدار أعوام.
- جيل وسكان واعون ومثقفون وأصحاب كفاءة في العمل ومتعلمون ذوو خبرات في مجـالات العمل في القرية.
- خبرات زراعية وحيوانية وتجارب تنموية – أي قرية تمتاز بالإرشاد الواعي في كافة مجالات عملها.
- قرية ذات علاقة قوية بالإقليم الذي تتواجد فيه وتتفاعل معه بشكل متبادل.
- قرية ذات أنشطة اقتصادية متنوعة عمادها الزراعة بشقيها الحيواني والنباتي واستخدام الوسائل الحديثة لتطويره إضافة إلى التصنيع الزراعي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والحرفية.

- قرية ذات بنية تحتية سليمة تشمل طرق وخدمات كهرباء وإنارة وهاتف وانترنت بحيث تخدم سكانها في كافة مناحي الحياة بالشكل السليم والأمثل .
- قرية تحافظ على مواردها وتستخدمها بشكل مستدام كالموارد المائية من آبار وينابيع بحيث تمنع تلوثها.
- قرية تحافظ على طابعها الريفي من حيث عاداتها وتقاليدها وتاريخها وأصالة حياتها.
- قرية تحمي مخزونها الجمالي والطبيعي وتحول دون المساس به أو انتهاكه سواء محمياتها أو غاباتها والمناطق الزراعية فيها.
- قرية تتعزز بها الخدمات الاجتماعية والثقافية وتتوافر بها الخدمات العامة كالتعليمية والصحية بما يفي الغرض
- قرية تحافظ على عناصر التراث المتواجد بها ومحاولة الحفاظ عليها وإعادة تأهيلها.
- قرية تعتمد على سكانها في تخطيط مصيرها .

الزراعة الاجتماعية في إيطاليا:

في إيطاليا، كما هو الحال في بقية أوروبا، طورت المزارع دائماً ممارسات تعزز التضامن مع الأشخاص المحرومين، على الرغم من أن الباحثين وصانعي السياسات فقط قد حددوا هذه الأنشطة مؤخراً على أنها الزراعة الاجتماعية، في إيطاليا، تطورت العديد من التجارب المثيرة للاهتمام منذ أوائل السبعينيات، عندما استندت الزراعة الاجتماعية بشكل أساسي إلى أفكار حركة 68 وعلى مبادرات مجتمعية أخرى في هذه الفترة (على سبيل المثال: مدرسة باربيانا في دون ميلاني، جمعيات تعاونية اجتماعية أخرى) حيث شكل الناس مجموعات تضامن اجتماعي على أساس العمل والعيش معاً وتجميع الموارد المشتركة للمجتمع .

في بعض الحالات، نفذت المزارع العائلية الخاصة مبادرات الزراعة الاجتماعية. خلال السنوات الماضية، وشهدت مثل هذه المبادرات الخاصة نمواً كبيراً، وهناك عدد متزايد من المزارعين يفكرون في هذه الفرصة. يوجد ضمن برامج التنمية الريفية العديد من التدابير التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأنواع من المبادرات (مثل تدابير المحاور الثالثة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وزيادة فرص العمل وتنويع أنشطة المزارع)، على الرغم من عدم وجود أرقام رسمية متاحة عن الزراعة الاجتماعية في إيطاليا، فمن المقدر أنه قد يكون هناك أكثر من 1000 مزرعة تقوم بهذا النوع من النشاط، بشكل عام، يتم تضمين هذه المبادرات بقوة في السياق الاجتماعي

والثقافي المحلي ويتم تقديمها بالتعاون مع الهيئات العامة، وخاصة على المستوى المحلي (أي الصحة والتعليم والمؤسسات القانونية)، تم تحقيق خبرات كبيرة في مجال التدريب والتوظيف والتوظيف والعلاجات التي تشمل النباتات ورعاية الحيوانات والتعليم ورعاية الأطفال .

في إيطاليا، يتم توجيه المبادرات الموجهة نحو التوظيف إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعانون من صعوبات في الصحة العقلية أو الأشخاص الذين غالباً ما يتم استبعادهم من المجتمع (العاطلين عن العمل على المدى الطويل، والشباب المعرضين للخطر، والمهاجرين، والأشخاص الذين يتعافون من تعاطي المخدرات/الكحول، إعادة تأهيل الجاني)، غالباً ما تتضمن تجارب الزراعة الاجتماعية هذه الأنشطة الزراعية مثل البستنة، وزراعة الكروم أو الزيتون، وتربية الحيوانات، والمعالجة في المزرعة، والبيع المباشر للمنتجات في المزرعة، والأنشطة الأخرى في مطعم المزرعة، وما إلى ذلك. بهذه الطريقة، تتاح للناس فرصة العمل عن طريق زيادة قدراتهم ومهاراتهم وتحسين حياتهم الاجتماعية وتقليل فترة الرعاية الطبية أو المستشفى، هذه التجارب مهمة بشكل خاص في المناطق شبه الحضرية، حيث عادة ما يكون هناك نقص في خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية، مبادرات أخرى تتعلق بتعليم الأطفال من حيث دور الغذاء والزراعة في المجتمع، تنظم بعض المزارع مساحات وأنشطة مخصصة للأطفال والطلاب الذين يشاركون بشكل مباشر في أنشطة المزارع.

الاقتصاد الريفي في إيطاليا:

تعد إيطاليا واحدة من أكثر البلدان "ريفية" داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفقاً لتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن ٪27 من الأراضي الوطنية يغلب عليها الطابع الريفي، هذه المناطق هي موطن لـ ٪10 من السكان الوطنيين وتنتج ٪8 من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، يتم تصنيف جزء كبير من الإقليم على أنه ريفي يستضيف ٪37 من السكان الوطنيين، وينتج ٪34 من الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

تتمتع المناطق الريفية في إيطاليا بأعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين المناطق الريفية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على سبيل المثال، احتلت أوستا وبيلونو، أغنى مستثمرين من إيطاليا، المرتبة الثالثة والسابعة على التوالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يمكن ربط الأداء الجيد لريف إيطاليا بإمكانية الوصول الجيدة والمرافق الثقافية والطبيعية الرائعة وريادة الأعمال، يوفر ثراء الساحل والسهل والجبال للمناطق الريفية العديد من الفرص السياحية، في الواقع، كان الريف الإيطالي موطناً لحوالي 17 ألف بيت ضيافة في عام 2006، بزيادة قدرها ٪9.3 عن عام 2005م، يمثل التصنيع جزءاً مهمًا من الاقتصاد الريفي في إيطاليا، في عام 2003، كانت ٪12 من شركات التصنيع الإيطالية (541 ألف) في مناطق ريفية، في بعض الحالات،

اتخذ تركز الشركات شكل تصنيع صغير الحجم منتشر مع إطار إنتاجي مرتبط بقوة بالمجتمع المحلي وتقسيم مكثف للعمل بين الشركات. على الرغم من انخفاضها بشكل عام، تستمر الزراعة في تقديم عدد من الخدمات، في مجال البيئة والمرافق، كما أنها تمثل خلفية ثقافية تدعم عدداً من الأنشطة الاقتصادية الناجحة، مثل صناعة الأغذية.

إن استدامة الريف الإيطالي موضع تساؤل على هذا النحو، وهناك عدد من الجوانب المهمة التي يمكن أن تستهدفها السياسة الريفية :

1] التركيز العالي لكبار السن في المناطق الريفية والذي يمكن في بعض الأحيان استبداله بالتناقص السكاني.
2] الأثر السلبي للشيخوخة وهجرة السكان على إمكانية الوصول إلى القطاعات العامة الرئيسية مثل الرعاية الصحية والتعليم .
3] القدرة على دمج العمالة الوافدة في المناطق الريفية.
4] التكامل بين المناطق الريفية والحضرية.
5] الوضع العام للبيئة وعلى وجه الخصوص الحاجة إلى تقليل الضغط الذي تمارسه الزراعة على الموارد المائية في بعض مناطق البلاد .

مبررات ومسوغات خطة التنمية الريفية في منطقة نبرودي Nebrodi District:

- نقص عدد السكان بنسبة 5% في الفترة بين عامي 1971م و1981م
- نقص عدد السكان بنسبة 3% في الفترة بين عامي 1981م و1991م

هذا ما أدى إلى نقصان في الموارد البشرية، وبالتالي انعكس هذا النقص على الموارد الاقتصادية وغيرها من الموارد، وبناءً على تحليل الوضع الراهن للمنطقة، تم تحديد المنتجات الزراعية الأساسية، ولوحظ تناقص شديد في الإنتاج بسبب نقص اليد العاملة وأسباب أخرى، كما لوحظ وجود مزارع بأحجام صغيرة تعاني بشكل أساسي من هجرة أبنائها من الريف إلى المدينة مما يسبب ضياع في إنتاجية هذه المزارع وتحول الربح والدخل الناتج عن عملها في نشاطات عديدة.

وبالنسبة للقطاع الصناعي وُجد أنه آخذ بالانحدار التدريجي وخاصة منتج الخزف وهو أهم منتج في منطقة صقلية، إذ لا يوجد اهتمام كبير بهذه الصناعات وهي غير مستثمرة بشكل جيد، كما أن هذه المنطقة تتمتع بمقومات طبيعية سياحية متنوعة بحاجة إلى الاستثمار المدروس والترويج السياحي.

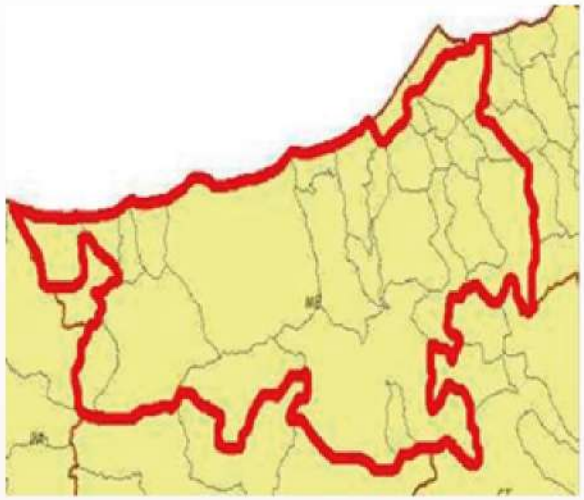

الشكل رقم (1) خطة التنمية الريفية في منطقة نبرودي
Nebrodi District

تحديد إمكانيات المنطقة

تم تحديد إمكانيات المنطقة التي يبنى عليها أساس اقتصادي تتمثل بـ :

إمكانيات زراعية:

- كالزيتون، والبندق، والحمضيات، وزراعات عضوية (ضمن خلايا عمل عائلية – مزارع)، (منتجات متعلقة بالزراعة والمنتجات الحيوانية (أجبان، وغيرها).

إمكانيات طبيعية:

- منتزه يسمى منتزه نبرودي، Nebrodi Regional Park حيث يعتبر هذا المنتزه محمية طبيعية، مناطق جبلية وبحرية .

إمكانيات سياحية:

- حركة سياحية جيدة باتجاهين من الشاطئ إلى الجبل وبالعكس، سياحة مرتبطة بالزراعة العضوية وهي عبارة عن مزارع تعتمد على نمط الزراعة العضوية وتضم (مناطق مبيت، ومطاعم تعتمد على المنتجات العضوية، ونمط حياة ترفيهي وتعريفي بالزراعة، وإنتاج عضوي أساسي للمنطقة).

إمكانيات صناعية:

- منتج الخزف الذي يعتبر أهم منتج في منطقة صقلية، مصانع الأحذية والجلد المدبوغ، أعمال الزجاج، منتجات الصوف والكتان، صناعات محلية تتعلق بالمنتجات الزراعية، صناعة المناجم والتعدين

البعد المكاني:

- بما يحمله من موروث على مستوى البنى التخطيطية" النسيج العمراني" في المنطقة وعلى مستوى الإرث الثقافي والتاريخي المادي وغير المادي .
- بعض من إمكانيات منطقة Nebrodi الممكن الاستفادة منها في عملية التنمية الريفية.

الاستراتيجية التنافسية الإقليمية للتنمية الريفية في منطقة Nebrodi

تعتمد استراتيجية التنمية الريفية على ثلاثة مكونات أساسية هي:

- **القضايا الاقتصادية:**

الهدف منها جعل المزارع قادرة على المنافسة بالبضائع المحلية (مزارع تنافسية)، وبالتالي دفع المزارع لإنتاج منتجات استراتيجية ذات جودة عالية قادرة على المنافسة محلياً وعالمياً، النشاطات الزراعية ومنتجاتها يجب أن تكون مساعدة ومرافقة للصناعة.

- **القضايا البيئية:**

اعتبرت فكرة التنمية البيئية المستديمة فكرة أساسية يجب أن تعمم على جميع القطاعات والنشاطات الأخرى (الصناعة، والزراعة، والحرف اليدوية، وصولا إلى البنى التحتية وتخطيطها وتطبيقها عليها) تم اعتبار البارك Nebrodi Regional Park نقطة ارتكاز أساسية يمكن الانطلاق منها للقضايا البيئية.

- **قضايا السكن وانتماء السكان (القضايا الاجتماعية):**

التماسك والتوازن في المجتمع يرتبط بحجم الانتماء، والذي يعني التطور في الرأي أو الاعتقاد بين السكان والإقليم، ويرجع هذا إلى نظام اجتماعي وقيم أخلاقية مشتركة بين السكان والسلطات العامة.

الشكل رقم (2) بعض من إمكانيات منطقة Nebrodi التي يمكن الاستفادة منها في عملية التنمية الريفية

المتغيرات الناتجة من تحليل التجربة الإيطالية في التنمية الريفية:

- زراعات وفق طبيعة المنطقة
- الزراعات العضوية
- منتجات حيوانية منافسة
- البارك الطبيعي (المحمية)
- الشواطئ
- الجبال والمناظر الطبيعية
- منشآت سياحية
- صناعات محلية متعلقة بالإنتاج
- إنتاج الصوف والكتان
- إنتاج الخزف والزجاج
- الجلود المدبوغة والأحذية
- المناجم والتعدين

ملايين الأجانب في أرياف إيطاليا يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

في دراسة أجراها المركز الإيطالي للأبحاث "كريا" تحت عنوان "السياسة والاقتصاد الحيوي"، قدر عدد الأجانب الذين يعيشون في إيطاليا بنحو خمسة ملايين شخص، منهم 3.1 مليون يقطنون في المناطق الريفية، وأوضحت الدراسة أن هؤلاء الأجانب أسهموا بشكل إيجابي في إعادة إعمار هذه المناطق، وضمان الحيوية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

كشفت دراسة أعدها المركز الإيطالي للأبحاث "كريا"، وحملت عنوان "السياسة والاقتصاد الحيوي"، عن وجود نحو خمسة ملايين أجنبي في إيطاليا، من بينهم 3.1 مليون يمثلون 60% منهم، يعيشون في المناطق الريفية، بزيادة 73% عن العقد الماضي (موقع مهاجر نيوز، 2020).

ورأى المركز في دراسته، أن هذا التطور ساهم بشكل إيجابي في المساعدة على إعادة إعمار المنطقة، وخفض المستوى العمري فيها وجعلها أكثر شبابا، فضلا عن المساهمة في ضمان الحيوية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال العمل في مجالات متنوعة مثل إدارة الغابات ورعاية المسنين وإنشاء خدمات جديدة.

وتم إجراء الدراسة كجزء من الشبكة الريفية الوطنية، وفقا لأحدث البيانات المتاحة عن ظاهرة الهجرة إلى الريف

وأوضح مركز الأبحاث، أن هناك عددٌ كبيرٌ من التجارب الإيجابية للاندماج، التي تعززها سياسات التنمية الإقليمية والسياسات الوطنية، بما في ذلك الزراعة الاجتماعية. هناك أيضا بعض مناطق الظل في العمل غير النظامي والتدابير غير المشروعة، التي تقوم بها العصابات، ومع ذلك هناك أيضاً جهد متزايد لمحاربة تلك الحالات،سواءً من قبل المؤسسات أو القطاع الزراعي .

الدراسة تظهر الحاجة إلى إقامة توازن صحيح بين التدخلات الرامية إلى التحكم في ضغط الهجرة، وتلك التي تهدف إلى اغتنام الفرص الكامنة في استيعاب السكان الجدد، يجب اعتماد حلول تسهل الاندماج وتعترف بالمساواة في المعاملة بين المهاجرين والإيطاليين، من حيث الاقتصاد والحقوق، وأبرزت الدراسة أن الانتعاش الثقافي والاعتراف بأهمية العمل الزراعي مازال ضروريا قبل كل شيء، سواءً كان إيطاليا أو أجنبياً، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي سيحظى بها في النهاية على اعتراف اجتماعي ملائم، وهو ما يجعل الجمهور ينظر إلى هذا القطاع على أنه نشاط للحماية والترويج .

السياحة في الريف الإيطالي:

تعتمد إيطاليا في الدخل السياحي على السياحة في الريف الإيطالي، وفي المناطق التي تشتهر بالجمال والطبيعة الساحرة في شمال إيطاليا وهي المنطقة التي تعرف في إيطاليا باسم الريف الإيطالي.

والريف الإيطالي له زواره من السياح الذين عرفوا سحره وجماله ويذهبون إليه خصيصا أو يخصصون جزءًا من رحلتهم لإيطاليا لقضاءها في الريف الإيطالي، فهم يفضلون الابتعاد عن ضوضاء المدن الكبيرة والاستمتاع بالطبيعة الساحرة.

ومن أفضل الطرق التي يتبعها السياح الذاهبون إلى شمال إيطاليا للتعرف على قرى الريف الإيطالي هي استئجار سيارة بعد الخروج من مطار الوصول والتجول بها بين قرى ومدن الشمال فجميعها قريبة ومتجاورة ولن تستغرق الجولة أكثر من ساعتين، ومن المفضل أن يقضي السائح ليلة أو ليلتين في كل قرية ليستمتع بجمالها ومعالمها ويتميز شمال إيطاليا بوجود 9 قرى مميزة جدا بجمالها الخلاب وطبيعتها الساحرة وهو ما يدفع السياح للسفر إلى الريف الإيطالي، ونتعرف فيما يلي على هذه القرى وأهم ما يميزها.

قرية كاستيلوتشينو "Castelluccio" :

وهي من أجمل الأماكن في الريف الإيطالي وأعلى قرية فيها، تقع فوق سلسلة جبال الأبينين، وعلى قمة تل يرتفع 5000 قدم فوق سطح البحر ، وهي من القرى الفريدة من نوعها في أوروبا، تحتوي قرية كاستيلوتشينو على العديد من الأماكن السياحية القديمة والحدائق الطبيعية الساحرة والمميزة.

قرية Collodi :

واحدة من أهم المعالم السياحية في الريف الإيطالي، وذلك لأنها من أقدم القرى التاريخية الموجودة في إيطاليا حيث يعود تاريخها إلى القرون الوسطى حينما كانت الموطن الرسمي لـ " كارلو كولودي"، وتقع قرية Collodi جانب التلة الواقعة في توسكانا.

ومن أهم معالم قرية Collodi ملاهي " بينوكيو بارك " وهي واحدة من أجمل مدن الملاهي في العالم، كما يوجد في القرية أيضا أطول تمثال خشبي في العالم، والكثير من تماثيل والنوافير المزخرفة التي يرجع تاريخها لعصر النهضة، ويوجد فيها أجمل بساتين الزهور الساحرة والخصبة.

قرية أتراني atrani :

واحدة من أهم الأماكن السياحية في الريف الإيطالي، تتميز بالعديد من المطاعم التي تقدم المأكولات البحرية الطازجة مع موزريلا رائعة، وتعد من أجمل قرى الريف الإيطالي
وتقع القرية على منحدر مطل على البحر التيراني.

قرية سان جيمنيانو San Gimignano :

قرية سان جيمنيانو من أجمل الأماكن السياحية في الريف الإيطالي، تقع في وسط الشمال الإيطالي ويتجه إليها مباشرة الكثير من السياح الذين يزورون إيطاليا وهي من أشهر قرى الشمال، وتتميز قرية سان جيمنيانو بالأبراج الجميلة التي تدل على الهندسة المعمارية المميزة والفريدة وجدرانها المزخرفة على الطراز الروماني والقوطي ومن أهم المعالم السياحية الموجودة في قرية سان جيمنيانو الإيطالية مثل " قصر كومونالة " وغيره من المعالم الهامة.

قرية ماتيرا Matera :

قرية ماتيرا لها شهرة واسعة بين قرى الريف الإيطالي، وتم تصوير العديد من أفلام هوليود فيها مما زاد من شهرتها، وتعد القرية واحدة من أجمل معالم الريف الإيطالي وذلك بسبب كهوفها الجميلة والمناظر الطبيعية الخلابة التي تتمتع بها، وتشتهر قرية ماتيرا بالمنازل المصفحة على التلال وشوارعها المرشوشة بالحصى والمتاحف والكنائس التاريخية الساحرة.

مدينة Monte Isola :

وهي من المدن الهامة التي توجد بالقرب من الريف الإيطالي، تتميز هي الأخرى بطبيعتها الساحرة، فهي مدينة من أجمل المدن الإيطالية المطلة على بحيرة. Expo وتقع البلدة بالقرب من مدينة ميلانو، ويوجد في مدينة Monte Isola أرقي المقاهي والمطاعم المطلة على ضفاف البحيرة .

ومن أجمل وأبرز الأماكن السياحية بها كنيسة " مادونا ديلا سيريولا " وهي من أقدم الكنائس الموجودة في إيطاليا.

قرية ألبيروبيلو Alberobello :

من أهم الأماكن في الريف الإيطالي، بالرغم من صغر مساحتها إلى أنها تتميز بالجمال الخلاب وتشتهر قرية ألبيروبيلو بمبانيها الفريدة وتصميمها المميز ومحلاتها المتعددة التي تبيع المواد الغذائية الطازجة.

وتعتبر قرية ألبيروبيلو هي المكان المثالي لقضاء أجمل الأوقات والعطلات مع العائلة في جو الريف الإيطالي الممتع للاسترخاء، ويقام في هذه القرية الكثير من المهرجانات الشعبية الدولية، والعديد من الاحتفالات الدينية والمسرحيات الجميلة الرومانسية وأجمل العروض الموسيقية والألعاب النارية، كما يوجد العديد من الحدائق الجميلة التي يمكنك الاستمتاع بجمالها الخلاب.

قرية مانارولا Manarola :

قرية مانارولا من أجمل قرى الريف الإيطالي التي تقع في الجهة الشمالية من إيطاليا. ويأتي إليها السياح من جميع أنحاء أوروبا والعالم كله لمشاهدة جمالها الخلاب فهي تتميز بالمناظر الرائعة والألوان الخلابة، وتقع هذه القرية على منحدر صخري بين التلال والبحر المتوسط ويوجد بها الكثير من المطاعم الإيطالية والتي تقدم أشهى المأكولات البحرية.

وتحتل قرية مانارولا Manarola المرتبة الثانية من حيث الجمال بين قرى أوروبا.

قرية بورتوفينو Portofino :

قرية بورتوفينو تعرف بين الريف الإيطالي بأنها قرية للصيد لذلك هي من أهم القرى في إيطاليا، وتشتهر قرية بورتوفينو بميناء بحري رائع وتضم العديد من الشواطئ الخلابة، كما تتميز بمناظرها الطبيعية وشوارعها الساحرة ومن أهم ما يميز قرية بورتوفينو أيضا مطاعمها الراقية التي تقدم أشهى الأطباق الإيطالية مثل المكرونة والبيتزا الإيطالية الشهيرة، ويوجد بها العديد من الأماكن السياحية مثل تمثال المسيح وكنيسة سانت مارتن ومصلى سانت ماريا.

سياحة المزارع التعليمية :

يعتبر هذا النوع من السياحة من قبيل السياحة التعليمية، ولكن مكان حدوثها هو الريف، حيث ظهرت فكرة المزارع التعليمية في بداية القرن الماضي في الدول الإسكندنافية، والتي حملت عنوان "التعليم بالممارسة" و تم إنشاؤها لجعل الأطفال والبالغين على مقربة من عالم النبات والحيوان والحياة البرية، ومن ثم بعد الحرب العالمية الثانية انتقلت إلى العديد من الدول في أوروبا و بالتحديد إلى هولندا وألمانيا والمملكة المتحدة والتي انتشرت فيها بشكل كبير، وقد سميت هذه المزارع في بعض الدول مزارع أو حدائق المجتمع Community Gardens والتي تقوم بتقديم أنشطة متنوعة و برامج تدريبية ويتم زيارتها من قبل مجموعات مدرسية، ومن قبل المهتمين بركوب الخيل أو زراعة نباتات معينة أو عملية تدوير النفايات وما إلى ذلك .

ومع الوقت قامت الدول التي اهتمت بهذا النوع من السياحة بوضع إطار تشريعي لعمل هذه المزارع ووضع مجموعة من الضوابط لها لتقديم منتج سياحي على درجة من الفعالية، منها على سبيل المثال عدم السماح للمزارعين بالقيام بعملية التدريس بشكل مباشر وإنما بالمشاركة مع مختصين، حيث يجب على أصحاب المزارع استقدام مختصين من خريجي كليات العلوم والاختصاصات الأخرى المطلوبة للتدريس في مزارعهم.

تعتبر إيطاليا- رغم لحاقها بركب المزارع التعليمة متأخراً - من أشهر الدول وأكثر ها نجاحاً في هذا المجال، حيث قامت بتأسيس أول مزرعة تعليمية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي كجزء من سياستها في تطوير السياحة الريفية، وكان عنوانها آنذاك "الربط بين قضايا التغذية وعلاقتها مع التقاليد المحلية"، وبالفعل ساهم هذا العنوان باستقطاب السياح من الطلبة والمهتمين ليس فقط من إيطاليا وإنما من عدة دول أوروبية.

وتقدم هذه المزارع مجموعة من الخدمات للفئات المستهدفة، بالإضافة إلى برامج التدريب وبرامج ترفيهية متنوعة، وتقوم ببيع الأعمال اليدوية و المنتجات المحلية من هذه المزارع، كما سعت كثير من هذه المزارع إلى افتتاح متاجر تابعة لها و قريبة منها لبيع المنتجات والأعمال اليدوية، وتقدم بعض هذه المزارع من خلال السماح للزوار الراغبن بالحصول على بعض المنتجات الزارعية بالحصول عليها نموذجاً فريداً بأنفسهم عن طريق قطفها وحتى تذوقها مباشرة عبر ما يسمى التقطها وتذوقها بنفسك"Pick Your own":

وبشكل عام راجت المزارع التعليمية رواجاً كبيراً في أوروبا عامة وفي إيطاليا خاصة، حيث وصل عدد المزارع التعليمية فيها في عام 2009 إلى 1878 مزرعة، وصل العام في عام 2018 إلى ما يقرب من 2200 مزرعة تعليمية، بعد أن كان عددها فقط 258 في بداية تبني المشروع في أوائل عام 2000 تمكنت هذه المزارع من جذب عدد كبير من السياح ومن فئات عمرية مختلفة من داخل إيطاليا وخارجها.

الدروس المستفادة من التجربة الإيطالية في التنمية الريفية :

بناءً على ما سبق طرحه حول ملامح التجربة الإيطالية في التنمية الريفية، يمكن الخروج بالدروس المستفادة التالية:

- الاعتماد على استراتيجية متكاملة مرنة ومدروسة بدقة، وبالتالي، لابد من وجود خطة إقليمية بهدف تحقيق التكامل في جميع جوانب التنمية، تؤكد على مرتكزات التنمية الريفية في كافة المناطق، وكافة مراحل التنمية الريفية لهذه المناطق الاستفادة من آلية بناء الاستراتيجية التنافسية في عملية التنمية الريفية.

- التنمية الريفية تمثل بمعناها الواسع نموذجًا للتخطيط الإقليمي لقطاع الريف، وعليه فإن للتخطيط الإقليمي دور مهم في تحقيق تنمية ريفية متكاملة وذلك بتحسين حياة الريف العامة وتقليص التفاوت بين سكانه من خلال فهم المناطق الريفية كأقاليم ذات خواص متميزة يجب مراعاتها عند تصميم برامج التنمية توفيراً للجهد وضماناً لتحقيق النتائج إلى جانب ربط الريف مع تخطيط المدن القريبة، كما أن التنسيق والربط في خطط التنمية بين مستوياتها القومية والإقليمية والمحلية هو مفهوم أساسي لعملية التنمية الريفية المتكاملة بل ويعد الطريقة الوحيدة لتحقيق صفة التوازن في التنمية.

- للتنمية الريفية دور مهم في تحقيق علاقة صحيحة متبادلة ومؤثرة بين الريف والمدينة الأم ضمن الإقليم الواحد، لذا لا بد من تطبيق أسس واستراتيجية لضمان نجاح عملية التنمية الريفية حيث يمكن جمع وتحليل الكم الأكبر من المعلومات العمرانية والبيئية والبشرية الاقتصادية والإدارية عن التجمعات الريفية المختلفة وتحليلها ومقارنة النتائج ومن ثم وضع خطة شاملة لا تخص قرية أو تجمعا ريفياً وحده، بل تخص مجموعة من القرى والتجمعات الريفية مجتمعة، وهذا يمكن تدعيمه بالاستفادة من التجربة الإيطالية في التنمية الريفية.

- إن بناء القدرات قد يكون عديم الفائدة إذا لم تكن هناك مؤسسات فعالة تسمح باستغلال مثل هذه القدرات، وقد دخلت الحكومات والوكالات الرسمية تدريجياً في مختلف أنحاء العالم إلى أنواع جديدة من الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في السنوات العشر الأخيرة، فالنمو السريع للمنظمات غير الحكومية، واتحادات المزارعين وعمال الزراعة، وأشكال النقابات التي تقوم على المجتمعات المحلية التي تضم مجموعة من العناصر الفاعلة المحلية، تبين كلها مدى اتساع هذه التغيرات، وبإمكان مثل هذه المنظمات أن تلعب دوراً تحفيزياً وقيادياً كبيراً .

- إن تشجيع التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وبناء القدرات، بحاجة إلى استثمارات من القطاعين العام والخاص، لا بد أن يكون هناك لا مركزية في صنع القرار، بما في ذلك تخصيص الموارد، حتى لا يصبح التخطيط المركزي للاستثمارات أمراً غير عملي، فالمطلوب هو خطة لاستراتيجية الاستثمار أو خطوط توجيهية لها أقصى فعالية في توجيه موارد الحكومة الشحيحة نحو المنفعة العامة مثل البنية الأساسية للنقل لتحرر تدفق الاستثمارات الخاصة في الأماكن المتصلة ببعضها، كما أن هناك حاجة إلى سياسات تخلق ظروفاً اقتصادية سليمة تجذب الاستثمارات .

- إن جذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة للاستثمار في التنمية الزراعية والريفية المستدامة يتطلب خلق ظروف لظهور مشروعات عملية، وهي مهمة ليست بالسهلة، ولكن مجرد السماح للزراعة بأن تكون أكثر ربحية، بتعديل سياسات التجارة والاستثمارات العامة السابقة التي كانت تحابي المدينة، سيكون خطوة مفيدة، كما أن إقامة تحالفات وشراكات جديدة بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، بالاستفادة من التكامل العالمي المتزايد، والشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تضمن زيادة تمويل التطورات التكنولوجية الزراعية.

- هناك فرص لم تستغل بعد لحشد المدخرات الريفية المحلية لاستثمارها في التنمية الزراعية والريفية المستدامة، ولكي يحدث ذلك، فربما يحتاج الأمر إلى إصلاح واسع النطاق للسياسات من أجل حشد الاستثمارات وجعل الاستثمارات الريفية أكثر ربحية وضمانًا بالنسبة للمستثمرين المحليين.

الخاتمة :

التنمية الريفية في إيطاليا هي عملية مجتمعية تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا تعتمد على فئة قليلة، ومورد واحد، من خلال المشاركة وإتاحة الحريات الأساسية للمجتمع الإيطالي كان هناك قبول مجتمعي والتزام وافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، وتصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول وذلك في ضوء تكافؤ الفرص الحقيقي وتوفر إمكانية الحراك الاجتماعي، إن معالجة استدامة الزراعة والتنمية الريفية ليست برنامجاً منفرداً في إيطاليا، وإنما منهج متغلغل في جميع المشروعات والتخصصات والمصالح، فعمل الدولة فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية المتكاملة ينصب أساساً على تشجيع العمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف وطأة الفقر الريفي، وتكنولوجيات الإنتاج المستدام والأطر التنظيمية المحلية والدولية، والحصول على المعلومات، ونظم دعم القرار.

بينت التجربة الإيطالية في التنمية الريفية أن زيادة القدرة وتعزيز المؤسسات أمران مهمان لتحقيق أهداف التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وأن تحسين نظم المعلومات والمعرفة جزء هام من بناء القدرات.

المراجع :

المراجع العربية :

- مهاجر نيوز (2020). دراسة: ملايين الأجانب في أرياف إيطاليا يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. نشر بتاريخ 05/06/2020. موقع مهاجر نيوز على الإنترنت.
- أسبر، ميساء داود (2014). تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية: دراسة حالة في المنطقة الساحلية السورية. رسالة ماجيستير. جامعة تشرين. دمشق.

المراجع الأجنبية :

- European Commission (2020). Factsheet on the national rural network specific programme 2014-2020 for Italy. European Commission.
- Scuderi. A.. Timpanaro. G.. & Cacciola. S. (2014). Development policies for social farming in the EU-2020 strategy. Calitatea. 15(S1). 76.
- Giarè. F.. Ricciardi. G.. & Borsotto. P. (2020). Migrants workers and processes of social inclusion in Italy: The possibilities offered by social farming. Sustainability. 12(10). 3991.

- Tulla. A. F.. Vera. A.. Badia. A.. Guirado. C.. & Valldeperas. N. (2014). Rural and regional development policies in Europe: Social farming in the common strategic framework (Horizon 2020). Journal of urban and regional analysis. 6(1). 35.
- D'Angelo. D.. Senni. S.. & Ruivenkamp. G. (2015). Social farming fostered by microcredit: the case of Italy. Connecting local and global food for sustainable solutions in public food procurement. 14. 298.
- Lupi. C.. Giaccio. V.. Mastronardi. L.. Giannelli. A.. & Scardera. A. (2017). Exploring the features of agritourism and its contribution to rural development in Italy. Land use policy. 64. 383-390.
- Ceccarelli. G. (2018). Development-A Private Affair? The involvement of the Italian private sector in rural development cooperation programmes. Retrieved at: https://oxfamilibrary.openrepository.com/handle/10546/620408
- Belliggiano. A.. Cejudo. E.. & De Rubertis. S. (2020). The Role of Agriculture in Rural Development in Spain and Italy within the Framework of the LEADER 2007–2013 Programming Period. In Neoendogenous Development in European Rural Areas (pp. 149-180). Springer. Cham.

- Santucci. F. M. (2013). Agritourism for rural development in Italy. evolution. situation and perspectives. Journal of Economics. Management and Trade. 186-200.
- Gobattoni. F.. Pelorosso. R.. Leone. A.. & Ripa. M. N. (2015). Sustainable rural development: The role of traditional activities in Central Italy. Land Use Policy. 48. 412-427.
- De Toni. A.. Vizzarri. M.. Di Febbraro. M.. Lasserre. B.. Noguera. J.. & Di Martino. P. (2021). Aligning Inner Peripheries with rural development in Italy: Territorial evidence to support policy contextualization. Land Use Policy. 100. 104899.
- Bassi. I.. & Carestiato. N. (2016). Common property organisations as actors in rural development: a case study of a mountain area in Italy. International Journal of the Commons. 10(1).
- Fucilli. V. (2009). Mid-term evaluation of rural development plans in Italy: Comparing models. New Medit: Mediterranean Journal of Economics. Agriculture and Environment= Revue Méditerranéenne d□Economie Agriculture et Environment. 8(4). 13.
- De Castris. M.. & Di Gennaro. D. (2020). Do Rural Development Policies enhance performance of agritourism farms in Italy?. In Agritourism. Wine Tourism. and Craft Beer Tourism (pp. 31-51). Routledge.

- Cristiano. S.. & Proietti. P. (2013). Farm Innovation through Rural Development Programmes: experiences and pathways of innovation in Italy. The 21st ESEE. Antalya. Turkey. 2-6.
- Giaccio. V.. Mastronardi. L.. Marino. D.. Giannelli. A.. & Scardera. A. (2018). Do rural policies impact on tourism development in Italy? A case study of agritourism. Sustainability. 10(8). 2938.
- Borsotto. P.. Henke. R.. Macrì. M. C.. & Salvioni. C. (2008). Participation in rural landscape conservation schemes in Italy. Landscape Research. 33(3). 347-363.
- Brusa. L. M. (2003). Rural Development. Culture and Environment in Southern Italy. The University of Manchester (United Kingdom).
- Mantino. F. (2006. October). Integrated Rural Development Programmes and Projects: An Assessment of the Italian Case. In FAO Workshop on Innovative experiences for rural
- development in the Latin America and Caribbean Region. Rome (pp. 9-11).
- Arru. B.. Furesi. R.. Madau. F. A.. & Pulina. P. (2020. May). Agritourism. farm income differentiation. and rural development: The case of the region of montiferru (Italy). In International Symposium: New Metropolitan Perspectives (pp. 80-90). Springer. Cham

جمعية ريف
REEF CHARITY

0559336099

reef766 reefa766 reef.org.sa